الانتخابات التشريعية المصرية
تغييب السياسة و "ماسسة" الفوضى

عمرو الشوبكى

مثلت الانتخابات التشريعية التى جرت فى شهر ديسمبر الماضى علامة فاصلة فى تاريخ الانتخابات النيابية المصرية ليس فقط بسبب الضجيج الذى أثارته ولا الاعتراضات التى فجرتها ، إنما أساسا نتيجة الأجواء والقيم الجديدة التى عبرت عنها وأعطت لها خصوصية واضحة مقارنة بالانتخابات الخمس التى عرفتها البلاد منذ عام ٧٦ وحتى الآن .

و بعيدا عن الاحكام الأحادية التى تخرج عقب كل معركة انتخابية - الانتخابات الأسوا أو الأنزهه - فإن لغة الأرقام قد عبرت وبدقة عن أجواء المعركة الانتخابية الأخيرة . ويمكن وبشقة شديدة النظر إلى انتخابات عام ٩٥ باعتبارها - بدون أدنى شك - انتخابات الأرقام القياسية بكل معنى الكلمة فقد شهدت أكبر عدد من القتلى - ما يقرب من ٦٠ قتيلا - فى تاريخ الانتخابات البرلمانية، و شهدت أيضا أكبر رقم من الطعون والاحتجاجات - بلغ فى الدورة الأولى وحدها ١١٩ طعنا .

كما أنها أول انتخابات تعددية فى تاريخ مصر المعاصر يحصل فيها الحزب الحاكم على هذه النسبة الكاسحة من الأصوات - ما يقرب من ٩٧٪ من أعضاء مجلس الشعب أعضاء فى الحزب الوطنى الحاكم - وأيضا أو بالنتيجة أقل نسبة أصوات تحصل عليها أحزاب المعارضة . فى نفس الوقت فقد أفرزت هذه الانتخابات أقل نسبة تمثيل للأقباط فى تاريخ البرلمان المصرى سواء بعدم ترشيح أى منهم على قوائم الحزب الحاكم أو بسبب عجز باقى الأحزاب عن ايصال مرشح قبطى واحد إلى البرلمان ، فترك الأمر لرئيس الجمهورية ليختار ستة منهم من أصل عشرة يختارهم بنص الدستور للدخول إلى مجلس الشعب . كما عرفت هذه الانتخابات أيضا أقل نسبة تمثيل للمرأة داخل مجلس الشعب منذ ما يقرب من ٤٠ عاما .

من ناحية أخرى فقد أعلنت هذه الإنتخابات عن تبلور أنساق جديدة من القيم انتشرت رأسيا بين قطاعات واسعة من كوادر الدولة الوسيطة ودوائر أوسع من الجماهير .

و قد يكون من المفيد الإشارة إلى تصريحين هامين عقب الانتخابات الأخيرة أدلى بالأول رئيس الجمهورية حيث ذكر فيه أنه كان راغب فى أن يرى عدد أكبر من نواب المعارضة تحت قبة البرلمان ، والتصريح الثانى أدلى به وزير الإعلام السيد صفوت الشريف حين ذكر بأن المعركة الانتخابية لم تمثل أدنى قلق للحزب الوطنى الحاكم لأن الغالبية الساحقة من المرشحين المستقلين - ما يزيد عن ٣ آلاف مرشح - هم إما على يسار أو على يمين الحزب الوطنى عباءته ، بما يعنى ضمنا أن نتائج الانتخابات كانت محسومة قبل أن تبدأ لصالح الحكومة وحزبها .

وفى واقع الأمر فإن كلا التصريحين عبرا بدقة

عن ما جرى فى الانتخابات التشريعية الأخيرة وطرحا بالتالى تساؤلين على قدر كبير من الأهمية.

الأول : إذا كان من المؤكد أن الحكم فى مصر لا يضيره تماما أن يصبح عدد نواب المعارضة القانونية فى مجلس الشعب ٥٠ نائبا أو حتى ١٠٠ دون أن يتجاوز نسبة الثلثين - الخط الأحمر الذى لا تسمح به الحكومة - أى بمعنى آخر فإن هذه الانتخابات وعلى خلاف انتخابات عام ٧٩ لم يكن فيها قرار باستبعاد مرشحى حزب الوفد أو غالبية مرشحى الحزب الناصرى أو مرشحى حزب العمل من غير الأخوان ، وكانت رغبة الرئيس مبارك صادقة فى وصول عدد أكبر من نواب المعارضة تحت قبة البرلمان ، ورغم ذلك حدث العكس تماما وجرت عملية استبعاد شاملة لغالبية نواب المعارضة فهل هذا الحدث بلا دلالة .

الثانى : إذا كان تصريح وزير الاعلام قد عبر بدقة عن واقع وطبيعة المعركة الانتخابية الأخيرة ، إلا أن هذا الواقع أفرز تبعات جديدة تم تجاهلها طوال المعركة الانتخابية ، فإذا كانت الحكومة قد خاضت معركة انتخابية محسومة نتائجها مسبقا فان التساؤل الأساسى الهام الذى يطرح فى هذه الحالة سيكون هل نجحت الدولة إذن فى فرز وغربلة هؤلاء الآلاف على يمين ويسار ووسط الحزب الوطنى ، على أسس عصرية وديمقراطية أم أن الأزمة الحقيقية كانت فى هؤلاء المرشحين غير المستقلين سواء الأعضاء منه فى الحزب الوطنى أو الذين أصبحوا بعد ذلك أعضاء فى هيئته البرلمانية .

إزاحة السياسة

لم يعرف كل من تابع الانتخابات التشريعية الاخيرة على أى أساس بالضبط تم اختيار ٤٣٩ مرشحا للحزب الوطنى فى الانتخابات الأخيرة غطوا تقريبا كل دوائر الجمهورية ، كما لم يفهم أيضا معنى هذه الهرولة المدهشة التى قام بها ما يزيد عن مائة نائب مستقل من أجل الانضمام إلى الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى وأخيرا لم يعرف الكثيرون الهوية السياسية الحقيقية لعدد كبير من مرشحى أحزاب المعارضة اسما والمتحالفين مع أحد أجنحة النخبة الحاكمة عمليا .

و قد غابت من هذه المعركة الانتخابية المعانى الايديولوجية التى عرفتها الانتخابات التشريعية السابقة فى البلاد فانتخابات عام ٧٩ التى عرفت صراعا سياسيا حادا بين الخطاب السياسى الساداتى والذى تجسد فى ذلك الوقت فى ترويجه لاتفاقات كامب ديفيد ، فى مواجهة خطاب المعارضة بشكل عام واليسارية بشكل خاص الرافض لاتفاقية الصلح المنفرد فى ذلك الوقت بين مصر واسرائيل ، وقد حافظ مرشحى المعارضة فى ذلك الوقت على صورة المناضل الذى يواجه بطش السلطة وقهرها ، ويمتلك فى نفس الوقت رؤية سياسية مخالفة لتوجهات الحكومة يتعرض بسببها إما للإعتقال - كما حدث عام ٨١ - أو على أقل التقدير إلى تزوير إرادة الجماهير بقرار مركزى من السلطة بسبب مواقفه السياسية كما حدث مع كل من عارضوا كامب ديفيد فى انتخابات عام ٧٩.

نفس الأمر وإن بصورة مختلفة - أقل كفاحية وأكثر سياسية من انتخابات ٧٩ - ينسحب على انتخابات ٨٤ و٨٧ حيث قاد الوفد متحالفا مع الإخوان المسلمين المعارضة فى انتخابات ٨٤ وطغت شعاراته وبريق عودته إلى الساحة السياسية على شعارات الإخوان المسلمين المتحالفين معه ، ثم جاءت انتخابات عام ٨٧ والتى عرفت أكبر تمثيل للمعارضة فى البرلمان المصرى منذ عام ٧٦ وحتى الآن وفيها طغت شعارات الإخوان المسلمين السياسية على المقولات الحائرة لحزب العمل الذى تحالفوا معه . وحصل ما عرف فى ذلك الوقت بالتحالف الإسلامى - ضم بجانب حزب العمل والإخوان المسلمين ، حزب الأحرار أيضا - على ما يقرب من ٦٠ مقعدا وحل حزب الوفد ثانيا وحصل على ما يقرب من ٣٥ مقعدا .

وقد عرفت تلك الفترة بوجود تمايز واضح بين خطاب الأحزاب السياسية التنافسة وكانت الحدود الفاصلة بين برامج الأحزاب - وخاصة فى المدن - هى الأساس الذى حكم اختيارات الناخبين .

بل أن الانتخابات عام ٩٠ التى قاطعتها كل أحزاب المعارضة باستثناء حزب التجمع مثلت آخر صور النضال السياسى والاحتجاج الجماعى السلمى لأحزاب المعارضة فى مواجهة الحزب الحاكم من أجل وضع مزيد من الضمانات الديمقراطية ووضع حد لمختلف صور التجاوزات التى تحدث أثناء الانتخابات .

و قد جاءت انتخابات ٩٥ لتحدث ما يشبه القطيعة مع ميراث خمس انتخابات سابقة ، فرغم أن أحزاب المعارضة قد طرحت فى الانتخابات الأخيرة على سبيل الوجاهة برامجها الانتخابية وأكدت فيها على مواقفها الرافضة لجانب كبير من سياسات الحكومة ورغم أن كثير من مرشحى المعارضة المصرية قد دافعوا بصدق عن هذه الشعارات السياسية إلا أن قطاع كبير منهم قد عبر بهدوء تام وبسلاسة نادرة الشريط الحدودى الذى يفصل بين أحزاب المعارضة وبين دهاليز الحزب الوطنى وجهاز الدولة فأجروا تحالفات - فى أغلبها غير معلن - مع أحد أجنحة النخبة الحاكمة . من أجل ضمان الحصول على مقعد فى مجلس الشعب و بدا الأمر وكأن هناك نوعين من المعارضة ، أحدهما حقيقة أو تحاول أن تكون كذلك بكل إيجابيات خطابها وسلبيتها على السواء وأخرى حملت قشرة من الشعارات السياسية المعارضة وكتل من التحالف المؤيدة للحكم والحكومة .

و قد عرفت هذه الانتخابات نواب معارضة تفضلهم الحكومة بل وتسعى أحيانا من أجل إنجاحهم من اليسار التجمعى إلى اليمين الوفدى ، كذلك شهدت هذه الانتخابات ولأول مرة تصريحات لوزراء على صدر صفحات بعض صحف المعارضة بدت وكأنها بمثابة شهادة براءة من الانتماء الكلى لهؤلاء المرشحين إلى المعارضة وتحولت بالتالى إلى جسر أكثر ضمانة من حزب المعارضة دون التخلى عن شعارات للوصول إلى مجلس الشعب .

و كانت الحكومة قد قامت منذ البداية باستبعاد الاخوان المسلمين أكبر تيارات المعارضة المصرية ، من العملية الانتخابية سواء بتحويل عدد كبير من قياداتهم إلى محاكم عسكرية ، أو باعتقال عدد أكبر من مندوبى المائة وخمسين مرشح إخوانى أثناء سير المعركة الانتخابية .

و قد فرغت الحكومة بهذه المواقف المعركة الإنتخابية من دلالتها السياسية والايديولوجية ولم تستفد سياسيا أو دعائيا مثلا من تفجير السفارة المصرية فى باكستان على يد جماعات العنف الدينى فى واحدة من أسوأ العمليات الإرهابية ، وذلك فى نسج مناظرات حية بين مرشحى الحزب الحاكم والمستقلين الذين داروا فى فلكه من جانب ومرشحى الإخوان من جانب آخر وهى التى كان سيمتلك فيها مرشحى حزب الدولة - الحزب الوطنى - تفوق واضح ، وهو نادرا ما يحدث ، على خصمهم السياسى حيث كانت الإدانة الجماهيرية لما حدث طاغية على مشاعر أغلب المواطنين وكانت نبرات النقد عالية فى مواجهة مجمل فصائل الإسلام السياسى .و يبدو أن الحكومة قد أعدت مرشحيها من أعضاء الحزب الوطنى والمستقلين الدائرين فى فلكها لمعركة أخرى لا علاقة لها بالسياسة استندت أساسا على العصبيات العائلية والروح القبلية التى زحفت حتى إلى المدن ، وانفقت فيها أموال طائلة بدون أى رابط ، معركة رفعت فيها شعارات فجة وأدت إلى طغيان شعارات ابن الدائرة وابن الحى وابن القرية على معانى الكفاءة ودلالة العطاء الاجتماعى والانتماء السياسى والحزبى . ورفعت فيها شعارات فجة أخرى أقرب إلى قيم العصور الوسطى - كالشعار الشهير انتخبوا الملياردير محمد "باشا" الفقى - وأخيرا فى المعركة التى

طرح فيها كثير من المرشحين وعود ساذجة لأبناء الدائرة والقبيلة لا علاقة لها بالهم الوطنى العام ، وأحيانا بالمشاكل المحلية الخاصة - كالوعد الذى أطلقه أحد المرشحين عن وضع اسم مدينته الصغيرة مع باقى المدن المصرية الكبرى عند قراءة النشرة الجوية فى الأخبار المصرية . . وغيره الكثير .

"الجهوى" فى مواجهة "القومى"

على خلاف غيرها من الانتخابات السابقة فقد شهدت الانتخابات التشريعية الأخيرة انتعاشا كبيرا فى منظومة القيم التقليدية القابعة فى القرى والنجوع المختلفة والتى حتى مشارف المدن الكبرى وقد تجاوزت هذه المنظومة حدود ما أسماه نبيل عبد الفتاح (الأهرام ٦ /١١ / ١٩٩٥) بصحوة البنية الأساسية التقليدية فى مواجهة الانساق السياسية الحديثة لتصل إلى دائرة كاملة من التحالفات الجهوية والقبلية التى لا علاقة لها لا بالولاء الحزبى ولا الالتزام السياسى ، وقد خاض جانب كبير من المرشحين معركتهم الانتخابية من أجل اثبات عدم انتماء هذا المرشح أو ذاك إلى تلك الدائرة أو القرية مثل ذلك المنشور الشهير الذى وزع فى مواجهة إبراهيم شكرى وحل عنوان هل شكرى من شربين ؟ ليثبت فيه أن الأخير "غريب" عن المدينة ولم يولد فيها .

و قد أدى هذا الوضع إلى تكريس مفهوم ودور مرشح الخدمات المحلية على حساب المرشح القومى الذى عليه أن يوازن بين دوره المحلى وتؤدى بجانب دوره هذا دوراً أكبر على المستوى القومى فى صياغة القوانين والتشريعات الجديدة لا فى الهرولة خلف الوزراء من أجل الحصول على توصية أو توقيع على استثناء مخالف لقانون أو عرف .

و قد شهدت المعركة الانتخابية تحالفات محلية لا علاقة لها بالالتزام الحزبى فقد تحالف كثير من كوادر "الحزب الوطنى" فى المجالس المحلية أو أجهزة المحافظة وأحيانا مديريات الأمن مع المرشح المستقل فى مواجهة الحزب الوطنى دون الأخذ فى الاعتبار ليس فقط قضية الالتزام الحزبى بل وأحيانا الضرب بعرض الحائط لقرارات لتوجهات عليا - أقرب إلى حد القرار - بدعم مرشح آخر غير الذى أفرزته العصبيات والتحالفات المحلية ، ولعل هاجس الخدمات المحلية - التى وصلت أحيانا إلى "الرشاوى الانتخابية" هو الذى دفع تكتل ضخم من مرشحى الحزب الوطنى والمستقلين إلى التكالب على الارتباط بأحد أجنحة الدولة أو الحزب الحاكم من أجل الحصول على دعم مالى أو تسهيل إدارى لإنشاء مدرسة أو بناء مشروع خيرى أو رصف طريق وإنارة قرية . . الخ . وقد ترسخ بالتالى فى أذهان الناخبين أن المرشح المثالى هو القادر على حل جانب كبير من مشكلاتهم اليومية المعاشة .

و لما كان عدد الدوائر لا يسمح بترشيح أكثر من ٤٤٤ مرشحا لحزب الواحد ، فقد قام ما يقرب من ١٤٠٠ منشقا عن الحزب الوطنى بترشيح أنفسهم "كمستقلين" ، كما حافظ النصف الأكبر منهم والذى قدر بما يقرب من ١٧٠٠ مرشح على علاقات حميمة بأجهزة الدولة والحزب الوطنى على السواء .

ورغم أنه فى كل الانتخابات التشريعية التى عرفتها البلاد كان هناك دور كبير لمرشح الخدمات إلا أنه أيضا وبنفس الدرجة كان هناك دور كبير وتقدير مواز لمرشح القومى الذى يبرع فى مناقشات مجلس الشعب وينجح فى نفس الوقت بالاحتفاظ بعلاقاته - وخدماته - مع أبناء دائرته .

إلا أن هذه الانتخابات قد شهدت انتصارا ساحقا للنوع الأول من المرشحين الذى يمكن اعتباره بمثابة الابن الوفى للتحالفات المحلية والعصبيات العائلية والقبلية ، وهو ما أدى إلى سيادة مناخ موات فى ظل غياب أو "حياد" - بالتعبير الرسمى - مؤسسات الدولة المركزية وعلى رأسها جهاز

الشرطة ، لعمليات التزوير المحلى المدعوم عائليا والذى لم تعرفه مصر فى تاريخها المعاصر بهذه الدرجة من قبل .

و قد ساعد على انتشار هذا المناخ غياب مؤسسات الدولة وأجهزتها عن لعب أى أدوار رقابية للحد من هذه الظاهرة بل أنها احيانا كثيرة ساهمت فيها وكانت الحجة الواهية التى رفعتها الأجهزة الرسمية "الحياد" التى من خلال معانيها المطاطة عبرت أغلب حالات التزوير وعمليات البلطجة الفجة التى شهدتها الانتخابات الأخيرة وأدت إلى سقوط هذا العدد الكبير من الضحايا .

ثنائية الاستبعاد والاستيعاب

عرفت المعارضة المصرية فى انتخابات عام ٧٩ استبعاد منظم لكل رموزها جاء بناء على قرار من الرئيس السادات الذى "هندس" هو ونخبته الحاكمة انتخابات من نوع خاص اختار فيها بنفسه من يعارضوه وأخلى لهم ٢١ دائرة انتخابية معرفة منه بأهمية وجود "معارضة" - ولو شكلية - وقد أوضحت هذه الانتخابات أيضا قدرة النظم المركزية على اختيار معارضة من قلبه حيث عين الرئيس السادات وزير الزراعة فى ذلك الوقت إبراهيم شكرى زعيما للمعارضة الشريفة ووقع معه على وثيقة تأسيس حزبه جديد - العمل الاشتراكى - وقد أجريت عملية تزوير واضحة فى انتخابات ٧٩ لكل المرشحين الذين عارضوا فى المجلس السابق اتفاقية كامب ديفيد وأغلب سياسات الرئيس السادات - باستثناء النائب الراحل ممتاز نصار الذى نجح فى حماية صناديق الانتخابات بأسلحة أهل قريته فى صعيد مصر .

و قد عكست هذه الانتخابات قدرة الدولة المصرية على اصدار قرارات مركزية ومتجانسة - بصرف النظر عن موقفنا منها - كما إنها ابرزت الأهمية الكبرى والحاسمة لموقع رئيس الجمهورية أمام أى أدوار أخرى للأجنحة و"اللوبيات" السياسية القابعة فى قلب نظامه .

و على خلاف ما شهدته المعارضة المصرية فى انتخابات عام ٧٩ فإن انتخابات عام ٩٥ لم تعرف أى قرار مركزى باستبعاد رموز المعارضة ومرشحيها ورغم ذلك عرفت شكلين من صور الاستبعاد أديا إلى عدم وصول الغالبية الساحقة من مرشحى المعارضة إلى مجلس الشعب :

الشكل الأول : كان نتيجة ظرف عام يخص المعارضة من جانب والمناخ الذى تحركت فيه من جانب آخر فقد قام بعض مرشحى المعارضة بالتغريد فى فضاء المفردات الايديولوجية الحالمة وعجزوا بالتالى أو بالنتيجة عن الالتحام بالواقع الاجتماعى والنفسانى المعاش . والبعض الآخر خسر المعركة بسبب الأجواء التى أفرزها الواقع المحلى لا القرار المركزى والذى وصل فى كثير من الأحيان لحد التزوير المباشر وأعمال البلطجة التى قادتها كوادر محلية ووسيطة ذات علاقات متنوعة بأكثر من جناح داخل أجهزة الدولة المصرية ، لتعلن بالتالى عن غياب هذا القرار- التوجه المركزى الذى عرفته البلاد فى انتخابات عام ٧٩ ، وذلك لصالح تنوعات واضحة داخل مؤسسات الدولة وعلى قمة نخبتها ساهمت إلى حد كبير فى فرض كثير من الظواهر السلبية التى عرفتها الانتخابات التشريعية الأخيرة .

أما **الشكل الثانى** : الذى عبرت عنه الدولة منذ البداية باستبعاد عناصر الإخوان المسلمين سواء من المشاركة فى العملية الانتخابية أو فى الوصول إلى مجلس الشعب . وقد نفذت عملية الاستبعاد هذه عبر أكثر من وسيلة بدأت أولا بتحويل عدد كبير من عناصرهم الرئيسية إلى محاكمة عسكرية وانتهت باعتقال مندوبى المائة وخمسين مرشح اخوانى بكل السبل المشروعة وغير المشروعة لمنعهم من الوصول إلى البرلمان .

و يمكن اعتبار الموقف الحكومى من الاخوان المسلمين بمثابة القرار المركزى الوحيد الذى اتخذ فى

الانتخابات الأخيرة وفيما عدا ذلك فقد ترك لعشوائيات السياسات الداخلية المصرية .

وغم أن الموقف من فصائل الإسلام السياسى كان قد اتضحت معالمه قبل الانتخابات الأخيرة حيث نجحت الدولة فى توجيه ضربات مؤثرة إلى جماعات العنف الدينى وقلصت بشكل واضح من عدد العمليات الارهابية التى مارستها هذه الجماعات فى بدايات هذا العقد . فى نفس الوقت الذى دخلت فيه الدولة فى مواجهة مع تيار الإخوان المسلمين فى النقابات ثم بعد ذلك فى الانتخابات الأخيرة وذلك وفق إستراتيجية استبعادية جديدة حلت مكان إستراتيجية الاستيعاب التى سادت فى عقد الثمانينات .و قد رأى البعض أن استبعاد الدولة للإخوان المسلمين من العملية السياسية والانتخابية يدخل فى إطار أعمق من أجواء المعركة الانتخابية ونتائجها ، بل إن هذا الموقف اعتبره كثيرون صراع مشروع بين خطابين بات من الصعب أن يلتقيا أو يصلا إلى حلول وسط وبالتالى أعطى شرعية لمواقف الدولة .

وتبقى المعضلة الحقيقية فى أن هذا "الاستبعاد المركزى" استتبعه استبعاد آخر غير مركزى لكل فصائل المعارضة، ثن ألحق به اختيار عشوائى ذو دوافع غير معلنة لمئات من المرشحين الذين رشحهم الحزب الوطنى على قوائمه ، أو نزلوا كمستقلين والتحقوا بعباءة أحد أجهزة الدولة المصرية .

ورغم أن ثنائية الاستبعاد والاستيعاب قد عرفتها بدرجات مختلفة جميع الانتخابات التشريعية التى شهدتها البلاد منذ قيام ثورة يوليو ، الا أن الانتخابات الأخيرة مثلت إستثناءا واضحا ليس فقط لما جرى فى العهود السابقة بل حتى عن الانتخابات الثلاث الأخرى التى شهدها حكم الرئيس مبارك .

دلالات ونتائج جديدة

مثلت الانتخابات التشريعية الأخيرة علامة فاصلة فى تاريخ الانتخابات النيابية التى شهدتها البلاد منذ عام ٧٦ وحتى الآن ، فدون الدخول فى ثنائية الأسوأ والأنزهه - لأنها بالطبع ليست الأخيرة - المطلوب تأملها وفق رؤية علمية وسياسية جديدة .

فى هذا الإطار يمكن أن نسير إلى ما يلى :

أولا : أعلنت الانتخابات الأخيرة عن أول انهيار حقيقى فى الايديولوجيا الكفاحية والتى تتبناها أغلب فصائل وأحزاب المعارضة المصرية فى خطابها السياسى وكان له أساس كبير من الصحة والمشروعية طوال السبعينات والثمانينات ، قد سقط تقريبا فى هذه الانتخابات .فمع تراجع حدة التناقضات الايديولوجية بين فصائل المعارضة والنظام القائم . ومع عجز هذه الايديولوجيات الثورية على تعبئة الجماهير بمفردها خلف فقط شعاراتها الناصرية أو الماركسية أو الليبرالية . بدا واضحا حجم الأزمة التى تعيشها فصائل المعارضة الليبرالية واليسارية على السواء .

فبعض مرشحى احزاب المعارضة اكتفى بترديد شعاراته الايديولوجية دون الالتحام بالواقع الاجتماعى المعاش ، حيث سنجد مثلا أن أغلب مرشحى الحزب الناصرى قد اكتفى بوضع صورته بجوار صورة عبد الناصر وكتب تحتها مجموعة من الشعارات عمرها أكثر من ربع قرن ، واعتبر أن ذلك وحده أو أساسا هو معبر النجاح .

نفس الشئ ينسحب على بعض مرشحى حزب الوفد وحزب التجمع اللذان اكتفيا بترديد نصوص الايديولوجية دون أى تفاعل حقيقى مع التربة الثقافية والاجتماعية المحيطة فكانت أيضا النتيجة مفرطة فى سلبيتها .

و قدجسد استبعاد الإخوان المسلمين من المعركة الانتخابية أزمة المعارضة المدنية فى مصر - بل الحكومة ايضا - ففى الوقت الذى نجح فيه التيار

الاسلامى فى نسج علاقة حميمة بين اختياراته الايديولوجية - الدينية - والواقع الاجتماعى بتعقيداته المختلفة وعبر أشكال متنوعة من الخدمات الاجتماعية والمهنية التى قدمها إلى الجماهير عجزت أغلب قيادات المعارضة عن خلق صيغة موازية توفق بين الاختيار الايديولوجى والواقع الاجتماعى .

و فى نفس الوقت لم يسمح للأخوان بإجراء اختبار حقيقى لقدراتهم السياسية فى هذه الانتخابات ، وبالتالى فى فرض حوار سياسى بين مختلف فصائل المعارضة حول أكثر الخطابات السياسية حيوية وإثارة للجدل الفكرى والسياسى دخل المجتمع المصرى أى الخطاب الإسلامى ، بدلا من حالة التسطيح الشامل التى عرفتها الانتخابات التشريعية الأخيرة .

ثانيا : أدى قيام عدد كبير من مرشحى المعارضة بممارسة نفس أساليب مرشحى الحزب الحاكم فى دوائرهم الانتخابية إلى اهتزاز - وصل إلى حد الغياب - تلك الصورة النضالية القديمة عن المرشح الضحية أو المناضل المضطهد الذى وضع فيها أغلب مرشحى المعارضة أنفسهم .

و لعل التقرير الذى قدمته المنظمة المصرية لحقوق الإنسان عما حدثفى دائرة "كفر شكر" من تجاوزات وعمليات خطف وتزوير قام بها أنصار خالد محى الدين زعيم حزب التجمع المعارض ، لخير دليل على تلك الأزمة التى تعانى منها أحزاب المعارضة المصرية .

و هكذا بات هذا الوضع الجديد من شأنه أن يلقى الضوء على أهمية النظر إلى أزمة النظام السياسى المصرى باعتبارها أزمة بنائيةstructural وثقافية بالأساس وليست فقط أزمة حكومة أو معارضة .

و من هنا تصبح المطالبة بوضع قواعد أكثر صرامة وفاعلية لمواجهة أعمال التزوير والبلطجة كالتى شهدتها الانتخابات الأخيرة ،ووضع أسس واضحة تحدد قواعد اللعبة السياسية فى مصر ، باتت محورية ، حتى لو استبعدت الدولة أحد أطراف الساحة السياسية ، فإن من المستحيل أن لا تترك ساحة وحيدة يكون معيار الفرز فيها هو الأداء الاجتماعى للمرشح ومهاراته السياسية والتحالفية بجانب فاعلية خطابه السياسى لا حجم الأسلحة والعصى التى يمتلكها أنصاره أو درجة ثرائه ، أو حجم استغلاله لنفوذه وعلاقاته داخل دائرته فى العاصمة على السواء .

ثالثا : رغم أنه يمكن اعتبار الانتخابات التشريعية التى شهدتها البلاد فى شهر ديسمبر الماضى هى انتخابات "الاستبعاد" وبصور مختلفة ، لكل التيارات السياسية فى مصر ، إلا أن المعادلة السياسية لم تكن ستتغير كثيرا فى حال إذا حصلت المعارضة على نفس ما حصلت عليه فى انتخابات ٨٧ (أكثر من ٩٠ مقعدا) . وهى مسألة لم تكن واردة حتى فى ظل ضوابط أفضل وأكثر فاعلية مما شاهدناه فى انتخابات ٩٥ ، لقد كانت المعركة الحقيقية بين مرشحى الحزب الوطنى المتداخل مع جهاز الدولة فى مصر من جانب ، وبين المستقلين المتداخلين مع نفس أجهزة الدولة من جانب آخر . فقد كان هناك ما يزيد عن ثلاثة آلاف مرشح تقدموا للإنتخابات "كمستقلين" وهم فى الحقيقة لم يكونوا كذلك بل عبروا عن علاقة حميمة وخاصة مع أحد أجنحة النخبة المصرية الحاكمة .

و لعل من أبرز مظاهر الخلل فى النظام السياسى المصرى أنه حتى هذه اللحظة يعتبر لا فقط الحديث عن هذه الأجنحة بل حتى الاقرار بوجودها " عيبا" يهز وحدة النظام ، ورغم أن الواقع يقول أن الأجنحة "حقيقة واقعة" وأن الاقرار بوجود تباينات بينها ظاهرة صحية فإنه لازال هناك إصرار على قصر الحديث عنها فى صالونات الخاصة وليس على جمهور المهتمين بالعمل العام.

و لعل الملفت للنظر أن هذه الروح الأحادية التى أبدتها النخبة المصرية الحاكمة فى التعامل مع

تنوعات وخلافات مأمونة الجانب. وفى داخل إطار النظام السياسى القائم بدت متخلفة إلى حد كبير عن ما شهدته البلاد منذ ما يقرب من ثلاثين عاما وتحديدا عقب هزيمة ٦٧ حين قبلت السياسة فى ذلك الوقت فكرة وجود أجنحة داخل مؤسسات الدولة والاتحاد الاشتراكى وتبنتها ، وقد عرفت مصر فى ذلك الوقت رموز لليسار و اليمين والوسط بل للتيار الإسلامى ، تصارعت فيما بينها بشكل علنى فى انتخابات ٦٨ الشهيرة .

و رغم إجراء سبع انتخابات تشريعية منذ ذلك التاريخ وحتى الآن ، إلا أن هذا التراكم بدا وكأنه ذهب فى الهواء ، حيث لايزال الحديث عن وجود تنوعات داخل مؤسسات الدولة والحكم أقرب إلى الأسرار الحربية التى يجب عدم الحديث فيها .

و من هنا فان الاقرار بوجود تنوعات على قمة النخبة المصرية من شأنه أن يساهم فى وضع قواعد أكثرديمقراطية وعصرية فى فرز هؤلاء المتكالبون على مواقع داخل عربة الحزب الوطنى ، وفى قطار الدولة المصرية ، كما من شأنه أيضا أن يضع اللبنة الأولى نحو بناء خطاب سياسى جديد قائم على النسبية والتنوع بديلا عمليا لأزمة المعارضة ، ويطرح تصور علمى طويل المدى لمواجهة التربة الثقافية الإدارية التى أفرزت من داخلها تيار العنف الأصولى فى مصر .